فريق الخبراء الحكوميين للدول الأطراف في اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

الدورة الثالثة عشرة

جنيف، ٦-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٦

البند ٧ من جدول الأعمال

المتفجرات من مخلفات الحرب

الفريق العامل المعني بالمتفجرات من مخلفات الحرب

ردود على الوثيقة CCW/GGE/X/WG.1/WP.2، المعنونة القانون الإنساني الدولي والمتفجرات من مخلفات الحرب، والمؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠٠٥

رد الجمهورية التشيكية

١- إن الجمهورية التشيكية طرف في جميع الصكوك الأساسية للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافيان لعام ١٩٧٧، واتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ لحماية الملكية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح، وبروتوكولها الإضافي، واتفاقية حظر واستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، لعام ١٩٧٢، واتفاقية حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى، لعام ١٩٧٦، واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر، لعام ١٩٨٠ وبروتوكولاتها من أولاً إلى رابعاً، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، لعام ١٩٩٣ أو اتفاقية أوتاوا لعام ١٩٩٧ بشأن حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام.

٢- إن الجمهورية التشيكية ملزمة بموجب المادة ١ من دستورها بالامتثال لجميع التزاماتها المترتبة على القانون الدولي. وهذه المادة لا تميز بين المعاهدات والأعراف. فضلاً عن ذلك، تنص المادة ١٠ من الدستور، صراحة، على أن المعاهدات التي يتم المصادقة عليها بموافقة البرلمان، تعلق القوانين (باستثناء القوانين الدستورية). ولذلك، يتعين على الجمهورية التشيكية أن تحترم جميع مبادئ القانون الإنساني الدولي، التي قد تُستمد إما من المعاهدات ذات الصلة أو من القانون العرفي. ومع ذلك، فإن الممارسة المتبعة عند اعتماد مختلف التدابير العملية لتنفيذ القانون الإنساني الدولي على المستوى الوطني، تتمثل في أن السلطات تشير بالدرجة الأولى إلى التزامات محددة منصوص عليها في المعاهدة، لا إلى الأعراف.

أولاً - مدى انطباق مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

٣- فيما يتعلق بمبادئ القانون الإنساني الدولي القائمة التي يمكن تطبيقها في حالة اللجوء إلى القوة أثناء النزاع المسلح، فإن مذهب القوات المسلحة للجمهورية التشيكية، المعتمد في عام ٢٠٠٥، يقابل

صراحة مبادئ الضرورة والتناسب والإنسانية والشرعية والتفريق. بيد أن ذلك لا يشكل قائمة حصرية للمبادئ التي يجب أن تتبعها القوات المسلحة. كما أن مذهب القوات المسلحة التشيكية يشترط، بصورة عامة، تطبيق (جميع) قواعد القوانين الوطنية والدولية (المعمول بها). وبذلك، فإنه ينبغي تطبيق مبادئ وقواعد أخرى، إن اقتضى الحال، في العمليات العسكرية التي تنفذها القوات التشيكية أيضاً (مثل توخي الحذر عند شن الهجوم أو حماية البيئة).

٤ - وفيما يتعلق بالصلة بين مبادئ القانون الإنساني الدولي واستخدام الذخائر، بما في ذلك القنابل الصغيرة التي قد تصبح مخلفات للحرب، فإننا نرى أن أهم مبدئين هما التفريق والتناسب. ومع ذلك، وفي ظل ظروف محددة، فإن مبادئ الضرورة والإنسانية أو حماية البيئة قد تكون ذات صلة أيضاً. وعند تحديد الصلة بين قاعدة محددة وسلاح محدد، فمن الهام للغاية التمييز بين السلاح في حد ذاته وطريقة استخدامه واحتمال تعطله أو سوء تشغيله. وإننا نعتقد لأغراض هذا الاستبيان، أنه ينبغي قياس الصلة فيما يتعلق بالجانب الأخير.

٥ - إن مبدأ التفريق يتطلب التفريق دائماً بين الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأهداف المدنية. وهذا المبدأ، وفقاً لفهمنا له، يحظر كلاً من الاستهداف المتعمد للمدنيين والأهداف المدنية وعدم الاستهداف المتعمد من خلال الهجمات العشوائية. ولذلك، فإن استخدام الذخائر، التي من شأنها أن تعطل، قد يتناقض مع هذا المبدأ، لأنه لا يمكن ضمان إصابة هذه الذخائر للأهداف العسكرية فقط، لا سيما إذا ما تم استخدامها في مناطق يوجد فيها المدنيون. وتدرج القواعد الملموسة، التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد، في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، في المواد من ٤٨ إلى ٥٧ (الفقرة الفرعية ٢ من الفقرة ٢(أ)).

٦ - ويشترط مبدأ التناسب استخدام أدنى قدر من القوة اللازمة لتحديد العدو ومنع حدوث أضرار (إصابات) مدنية (عابرة) تتجاوز إلى حد بعيد السبب العسكري المنشود. ولذلك، فإن استخدام الذخائر التي من شأنها أن تعطل، قد يتناقض مع هذا المبدأ، لأن تدميراً موثوقاً مثل هذه الذخائر قد يسبب ضرراً مقابلاً يتجاوز المستوى القانوني لأنه يزيد من احتمال وقوعه ويقلل من فعاليته العسكرية. وتدرج القواعد الملموسة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد، في البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقية جنيف، في المادة ٥٧ (الفقرتان الفرعيتان ٢ و ٣) من الفقرة ٢(أ) والفقرة ٣.

ثانياً - تنفيذ مبادئ القانون الإنساني الدولي ذات الصلة

٧ - إن إدماج مبادئ وقواعد القانون الإنساني الدولي الرئيسية، إدماجاً صحيحاً، في تعليم الأفراد العسكريين ولا سيما في تدريبهم هو شرط مسبق هام للغاية لضمان الاستخدام المهني والمسؤول للذخائر التي قد تصبح مخلفات حرب ومنع المخاطر الإنسانية. وأصبحت القوات العسكرية للجمهورية التشيكية ابتداءً من هذا العام ٢٠٠٥، قوات مؤلفة من مهنيين بالكامل. ولذلك، فإن عملية إجراء التحويل اللازم لجميع المذاهب والدلائل والمبادئ التوجيهية العسكرية ذات الصلة هي عملية شُرع فيها في وقت حديث للغاية. وفي هذا الصدد، يتم مراجعة التنفيذ المناسب لقواعد القانون الإنساني الدولي ومبادئه، وينبغي ضمان إدراجها في تلك الوثائق.

العسكري بحيث أصبح الآن يتألف من قوات مسلحة مهنية بالكامل. وسيضمن هذا النظام التدريب المهني للفرد والتدريب اليومي المنتظم للأفراد أو الوحدات والتدريب المتخصص، سواء كان في شكل دورات متخصصة لأفراد أو تدريب وحدات محددة قبل الانتشار.

١٢ - ويتيح مثل هذا التجديد فرصة جيدة للتشجيع على التفكير في القانون الإنساني الدولي أيضاً. وقد أُدرج هذا الموضوع في برامج التدريب الملموسة التي تم إصدارها حتى الآن وسيُدرج في البرامج المزمع إصدارها في السنوات المقبلة. ومن المقرر إصدار دليل خاص للتدريب على القانون الإنساني الدولي في عام ٢٠٠٧. وسيترتب على ذلك ضمان اطلاع كل فرد عسكري على القانون الإنساني الدولي منذ اليوم الأول لالتحاقه بالعمل، وذلك خلال دورات تدريبية سنوية منتظمة، كلما أراد ذلك الفرد العسكري التدرج في المهنة وقبل إرساله إلى أي عملية على أرض الواقع.

١٣ - يتلقى الضباط محاضرات تثقيفية لكونها ضرورية لاستكمال التدريب. وهي ضرورية للغاية لأن القانون الإنساني الدولي يفرض التزامات خاصة على القادة العسكريين. وفي الجمهورية التشيكية، يكون التعليم الأكاديمي العسكري متمركزاً في جامعة الدفاع الواقعة في فيسكوف. وتقدم هذه المؤسسة التعليم المناسب، بما في ذلك المحاضرات الإلزامية التي تتناول القانون الإنساني الدولي، والمقدمة إلى جميع القادة وأفراد فرقهم. وهناك عدد كبير من هذه المحاضرات في المناهج الدراسية للبيكالوريوس والماجستير.

١٤ - وثمة تدبير آخر لتعزيز الامتثال للقانون الإنساني الدولي في القطاع العسكري هو الخدمة القانونية. فهناك في القوات المسلحة التشيكية، مستشارون قانونيون على مستوى اللواء فما فوق. وفي بعض الحالات، هناك مستشارون على مستوى الكتيبة. كما يوجد عدد محدود من الجنود الاحتياطيين، الذين هم مستعدون للخدمة كمستشارين قانونيين عسكريين. والتصدي للقضايا المتعلقة بالقانون الإنساني الدولي هي مسؤولية تقع على عاتق كل مستشار قانوني. وعلى الرغم من أن المستشارين غير مسؤولين عن التدريب أو صنع القرارات التكتيكية، لكنه ينبغي لهم أن يكونوا قادرين على تقديم المشورة اللازمة إلى قادهم. وفي نظامنا العسكري، يشارك المستشارون القانونيون أيضاً في عملية وضع قواعد الاشتباك في عمليات محددة.

١٥ - بما أن مستوى المعارف القانونية التي يتعين أن يملكها أي محام عسكري، هو مستوى عال نسبياً، فمن المزمع إصدار دليل خاص في عام ٢٠٠٧ لهذه الفئة من المحامين عن القوانين المطبقة في العمليات العسكرية. ووفقاً للمخطط الرئيس لذلك الدليل، الذي تم إنجازه بالفعل، فإنه سيتضمن أيضاً قدراً كبيراً من القانون الإنساني الدولي.

١٦ - وللأسف، فإن قسم الشؤون القانونية في القوات العسكرية التشيكية غير مخول صراحة حالياً بإجراء مراجعة قانونية لأي سلاح جديد. فهذا الإجراء يتم على أساس كل حالة، أو ضمن اختبار عسكري وصناعي. ولذلك، فإن هذا هو مجال يُستصوب فيه إجراء تحسينات على النظام، والتخطيط لذلك.

١٧ - وعندما ننظر في النظم الوطنية لتنفيذ القانون الإنساني الدولي، نراعي أيضاً كون بعض الترتيبات الإقليمية الحكومية، التي تشارك فيها الجمهورية التشيكية، تتناول هذه المسألة أيضاً:

١٠٠ اعتمد الاتحاد الأوروبي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ مبادئه التوجيهية بشأن القانون الإنساني الدولي، التي تعيد التأكيد على الامتثال لمعاهدات القانون الإنساني الدولي (كشروط سياسي بالنسبة للاتحاد الأوروبي) ويدعو، في جملة أمور، إلى إدماج القانون الإنساني الدولي في التدريب العسكري؛

١٠١ تشترط مدونة السلوك المتعلقة بجوانب الأمن السياسية - العسكرية، التي اعتمدها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٤، أن تندرج جميع الالتزامات المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي في برامج التدريب العسكري وأن يكون الأفراد العسكريون على علم بأنهم مسؤولون بصورة انفرادية على أعمالهم بموجب القانون الدولي؛

١٠٢ أصدرت منظمة حلف شمال الأطلسي ما يسمى باتفاقات المعايير لتوحيد إجراءات محددة فيما بين القوات من الدول الأعضاء فيها. ويتناول أحد هذه المعايير حصراً التدريب في مجال القانون المتعلق بالتزاعات المسلحة ويشير بالتحديد إلى مبادئ من القانون نفسه، وكذلك إلى مبادئ وأهداف التدريب ذي الصلة (تعترم الجمهورية التشيكية التصديق على هذا المعيار حتى عام ٢٠٠٧)؛

١٠٣ تمت الموافقة على التعاون في مجال خاص يتناول القانون الإنساني الدولي، أيضاً، في عام ٢٠٠١ في إطار الشراكة من أجل برنامج العمل السلمي وهناك دورات تدريبية عسكرية متخصصة يتم تنظيمها سنوياً تحت هذه المظلة.

١٨- لن يكون أي نظام للتدريب فعالاً دون آلية للمراقبة الكافية لإعمال الامتثال به، عند الحاجة. وللوهلة الأولى، فإن القادة مسؤولون عن اتباع سلوك مناسب وتدريب الأفراد الذين يعملون تحت قيادتهم. ولهم أيضاً سلطة اتخاذ تدابير تأديبية. وتأتي بعد ذلك، مفتشية وزارة الدفاع في الجمهورية التشيكية. ولهذه الهيئة أن تفتش، من بين أمور أخرى، نوعية التدريب وكماله، واستخدام الأسلحة وسلوك القادة. وتقوم بعد عملية التفتيش، بتقديم استنتاجاتها إلى الجهة المسؤولة عن الوحدة التي يتم تفتيشها، أو الشخص الذي تم تفتيشه، وتقديم توصياتها.

١٩- وأخيراً، هناك السلطات العاملة في نظام العدالة الجنائية. فأهم السلطات، في الجمهورية التشيكية، مسندة إلى قوات الشرطة المدنية، والادعاء العام والمحاكم، مع مساعدة محدودة النطاق من الشرطة العسكرية. فقد تم إلغاء نظام المحاكم والملاحقة العسكرية في عام ٢٠٠٤.